بيان إلى مجلس الأمن

****

يقدمه السفير أرماناثا ك. ناصر
نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

****

مناقشة مفتوحة
بشأن الحالة في الشرق الأوسط،
بما في ذلك قضية فلسطين

نيويورك، 26 تموز/يوليه 2022

الرجاء إعادة استعمال الورق

سيادة الرئيس،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي باسم اللجنة أن أهنئ البرازيل على رئاستها المقتدرة لمجلس الأمن في تموز/يوليه، وأن أشكر أيضا نائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة، لين هاستينغز، على الإحاطة التي قدمتها.

سيادة الرئيس،

إن تمادي إسرائيل في توسعها الاستيطاني ومصادرتها للأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يُرتّب تداعيات سياسية خطيرة. فهذه الأعمال هي انتهاكات جسيمة للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية وتقوض وحدة أراضي الدولة الفلسطينية والمقومات التي تكفل لها البقاء مثلما تنسف إمكانية تحقيق حل الدولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام 1967 وهو الحل الذي طالما أيده ودعا إلى تنفيذه كل من مجلس الأمن والجمعية العامة وقاطبة أفراد المجتمع الدولي.

وتعرب اللجنة عن قلقها من التطورات الجارية في مسافر يطا، جنوبي الضفة الغربية المحتلة، بعد أن قضت المحكمة العليا الإسرائيلية بأن الجيش الإسرائيلي سيستولي على المنطقة. ومن شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى إكراه أكثر من 1200 فلسطيني على النزوح، ومن بين هؤلاء عدد كبير من النساء وما لا يقل عن 580 طفلا، وستكون هذه أكبر عملية طرد قسري يواجهها الفلسطينيون منذ عام 1967. وكما أشار مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكما ورد في بيان نهاية المهمة الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية بتاريخ 15 تموز/يوليه 2022، فإن تنفيذ هذا القرار سيكون اختبارا لحزم المجتمع الدولي وقدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات حاسمة تعزز القانون الدولي والميثاق وتحمي المدنيين الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال، كما تحمي منازلهم وسبل عيشهم.

وتدعو اللجنة مجلس الأمن إلى أن يكرر التأكيد بوضوح وحزم مطالبته بأن تنهي حكومة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فورا جميع أنشطة التوسع الاستيطاني والهدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية والترحيل القسري للمدنيين، امتثالا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

سيادة الرئيس،

إن اللجنة تشعر بالقلق من تفاقم أعمال العنف والإصابات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على امتداد الأشهر الماضية، كما أفاد بذلك المنسق الخاص فينسلاند. فنحن ندين قتل المدنيين عشوائيا، ولا سيما منهم الأطفال، والاستخدام المفرط للقوة الفتاكة ضدهم، وهي أعمال تقع مرارا وتكرارا دون أن يحاسب على ارتكابها أحد. إن حماية المدنيين هي مهمة مركزية في عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن ويجب أن تُعطى لها الأولوية في غياب حل عادل.

وقد أبرزت النتائج الأخيرة التي وردت في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح الزيادة الحادة في الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب بحق الأطفال الفلسطينيين. ويجب أن تكون تلك النتائج بمثابة تذكير صارخ لمجلس الأمن بضرورة التحرك. وتحث اللجنة القوات الإسرائيلية والجماعات المسلحة الفلسطينية على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وعلى اتخاذ تدابير لحماية الأطفال الفلسطينيين المحاصرين في خضم هذا النزاع المأساوي المستمر.

ونحيي ونضم صوتنا إلى النداءات المتعددة للعمل أيضا من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة. وترحب اللجنة بالتحقيق الأولي الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن مقتل الصحفية شيرين أبو عاقلة، وتحث إسرائيل على تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. وتثني اللجنة أيضا على الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تعهدت بمواصلة العمل مع هيئات المجتمع المدني الفلسطينية الست – التي صنفتها إسرائيل منظمات إرهابية في تشرين الأول/أكتوبر 2021 – في غياب أي معلومات جوهرية تسند هذا الادعاء. وتؤدي تلك المنظمات، وبعضها شريك للجنة، أدوارا حاسمة في تعزيز الديمقراطية وبناء مجتمع مدني فلسطيني قوي، ويجب الاستمرار في مؤازرتها.

سيادة الرئيس،

إن الأونروا تؤدي دورا حاسما من خلال عملها المتعدد الأوجه في توفير الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني. وتشيد اللجنة بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد مؤخرا لإعلان التبرعات، وتنضم إلى الأمين العام في حث الدول الأعضاء على تأمين قاعدة مالية مستدامة للوكالة. فبمساهمتنا في الوكالة، نساهم في تحقيق رفاهية اللاجئين الفلسطينيين وكرامتهم، وفي إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ونشيد بالنتائج التي توصلت إليها في حزيران/يونيه 2022 لجنة الأمم المتحدة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل. ونتفق مع الاستنتاج أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية من جميع جوانبه، بما في ذلك ضم الأراضي والحصار المضروب على غزة والسياسات القائمة على التمييز والفصل، كل ذلك يشكل الأسباب الجذرية الرئيسية لتكرر مظاهر التوتر وعدم الاستقرار والنزاع في المنطقة. وتتعهد اللجنة بمواصلة أنشطة الدعوة التي تقوم بها لدى الدول الأعضاء ومسؤولي الأمم المتحدة من أجل استئناف المفاوضات الرامية إلى معالجة تلك الأسباب الجذرية، وحل المسائل الأساسية، وتحقيق سلام عادل ودائم. ولن يتحقق إنهاء النزاع إلا من خلال عملية سياسية شاملة تفي للشعب الفلسطيني بالوعود التي لم تتحقق وتفضي إلى إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والعودة.

وستواصل اللجنة، انسجاما مع ولايتها، أنشطة الدعوة، وتنظيم المناسبات العامة، وتوجيه الانتباه إلى محنة الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك ما يتعلق منها بالقدس الشرقية.

سيادة الرئيس،

إن السبيل الوحيد إلى حل قضية فلسطين هو من خلال حل الدولتين القائم على أساس حدود عام 1967، الذي يفسح المجال أمام وجود دولتين – هما إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، مع كون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. ونحث مجلس الأمن على العمل دون إبطاء بغية الإسهام في تحقيق ذلك الحل.

وشكرا لاهتمامكم.

****